A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/171
15 January 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩١ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/53/606/Add.1)]

٥٣/١٧١- بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٨/١٦٩ و ٤٨/١٧٠ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/١٠٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ و ٥١/١٦٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ تشير أيضا إلى إطار العمل العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، من ناحية، وجماعة المانحين[١]، من ناحية أخرى، والصكوك القانونية الدولية الأخرى ذات الصلة،

وإذ تدرك أن الجهود الشاملة التي تبذلها البلدان غير الساحلية في وسط آسيا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في سعيها الى دخول الأسواق العالمية عن طريق إنشاء نظام للمرور العابر يضم عدة بلدان، يعرقلها افتقارها إلى منفذ إقليمي موصل إلى البحر وموقعها النائي وعزلتها عن الأسواق العالمية وانعدام البنية الأساسية الملائمة في قطاع النقل العابر في بلدان المرور العابر النامية المجاورة لها بسبب مشاكلها الاقتصادية،

وإذ تؤكد من جديد أن لبلدان المرور العابر الحق، لدى ممارستها لسيادتها الكاملة على أراضيها، في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان ألا تضر الحقوق والتسهيلات المقدمة للبلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال بمصالحها المشروعة،

---

(١) TD/B/42(1)/11-TD/B/LDC/AC.1/7، المرفق الأول.

وإذ تؤيد الجهود التي تبذلها في الوقت الحاضر الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في وسط آسيا وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية من خلال الترتيبات ذات الصلة المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بإنشاء بنية أساسية للمرور العابر تحظى بمقومات البقاء في المنطقة،

وإذ تحيط علما بالتقرير الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في وسط آسيا وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية[٢]، **وإذ ترى** أن مشاكل النقل العابر التي تواجهها منطقة وسط آسيا يلزم النظر إليها في ضوء التغيرات الاقتصادية والتحديات المقترنة بها، بما فيها على وجه التحديد أثر تلك التغيرات على التجارة الدولية والتجارة فيما بين البلدان المعنية،

وإذ تدرك أن أي استراتيجية نقل عابر للدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في وسط آسيا، ولجيرانها من بلدان المرور العابر النامية ينبغي، كيما تكون فعالة، أن تتضمن إجراءات تعالج، في الوقت ذاته، المشاكل الملازمة لاستخدام طرق النقل العابر الموجودة وتلك المرتبطة بالإنشاء المبكر لطرق جديدة بديلة تعمل بسلاسة، **وإذ ترحب** في هذا الصدد، بزيادة تعاون البلدان غير الساحلية مع جميع البلدان المهتمة بالأمر،

وإذ تلاحظ حدوث عدد من التطورات الهامة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، بما في ذلك توقيع اتفاق إطاري للنقل العابر بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في ألماتي، كازاخستان، في ٩ أيار/ مايو ١٩٩٨، وتوقيع رؤساء دول أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لإعلان طشقند في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٨ بشأن برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا[٣] وتنفيذ البرنامج الموسع لممر النقل الرابط بين أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا وتوقيع إعلان باكو[٤] في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،

وإذ تؤكد مرة أخرى أهمية تعزيز تدابير الدعم الدولي للمضي في معالجة المشاكل التي تواجهها الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في وسط آسيا وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بالمساهمة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتحسين فعالية شبكة النقل العابر في الدول غير الساحلية في وسط آسيا وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية؛

---

(٢) A/53/331، **المرفق**.

(٣) A/53/96، **المرفق الثاني**.

(٤) A/C.2/53/4، **المرفق**.

٢ - **تدعو** الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والحكومات المعنية إلى مواصلة إعداد برنامج لتحسين كفاءة بيئة المرور العابر الحالية في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في وسط آسيا وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ووفقا للأولويات البرنامجية المتفق عليها وفي حدود الموارد المالية الموجودة؛

٣ - **تدعو أيضا** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يتولى، بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، في حدود ولاية كل منها ومواردها الحالية، وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول غير الساحلية المستقلة حديثا في وسط آسيا وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية مع مراعاة اتفاقات النقل العابر ذات الصلة؛

٤ - **تدعو كذلك** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، في حدود ولاياتها، إلى مواصلة تقديم مساعدات مالية وتقنية مناسبة إلى الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في وسط آسيا وإلى جيرانها من بلدان المرور العابر النامية، لتحسين بيئة المرور العابر لتلك البلدان، بما في ذلك بناء وصيانة وتحسين مرافق النقل والتخزين وغير ذلك من المرافق ذات الصلة بالنقل العابر وتحسين الاتصالات؛

٥ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل، ضمن نطاق تنفيذ هذا القرار، دراسة الطرق الممكنة لتعزيز الترتيبات التعاونية الأكثر فعالية بين الدول غير الساحلية في وسط آسيا وجيرانها من دول المرور العابر وأن تشجع جماعة المانحين على القيام بدور داعم أكثر فعالية؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية، بإعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

الجلسة العامة ٩١
١٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٨